ملاحظات إلى مجلس الحكم الانتقالي

❖لفيف من المواطنين المتابعين لوضع العراق الجديد بمحافظة دهوك منهم:احمد يونس امين. امين يونس امين. محمد احمد صالح. دولفان صالح عبد الغفور. كتبوا لنا جملة من الملاحظات التي نركزها بالتقرير الآتي:

يطرح لفيف من المواطنين العراقيين من محافظة دهوك عدداً من الملاحظات المهمة اسهاماً منهم في خدمة عراقنا الجديد ويطلبون من مجلس الحكم الانتقالي دراستها والاخذ بها تعزيزاً للاستقرار واستتاب الامن.

وجاء في مقدمة هذه الملاحظات والمقترحات ضرورة الاهتمام بانظمة المرور داخل المدن العراقية وخارجها. والدعوة إلى اجراء احصاء عام لكل السيارات والمركبات العاملة في شوارع المدن وتدقيق ارقامها وحجز المخالفين لقواعد المرور واجراءات (ضبط) المرور يعد اليوم من اهم العوامل التي تؤدي إلى حالة الاستقرار الامني في العراق. كما تدعو المقترحات إلى إجراء تبديل عام وشامل لكل الهويات والوثائق الشخصية منها بطاقة الاحوال المدنية وجوازات السفر لكي لا تتعرض للتزوير والتحريف. ومن شأن ذلك الحد من دخول عناصر الهدم والتخريب إلى البلاد.

وتتطرق الملاحظات إلى قرار اجتثاث البعث وبخاصة الذين مارسوا اعمالاً اجرامية في عهد النظام السابق ودعت الملاحظات في هذا الصدد إلى اعطاء فرصة للعناصر البعثية من الذين لم يتورطوا بجرائم بحق ابناء الشعب.

ودعت الملاحظات المذكورة انفاً إلى الاهتمام بما يدور في الشارع الآن حول عودة عناصر من الشرطة إلى ممارسة العمل مع كونها عناصر مسيئة تجاوزت على حقوق الناس وكانت في خدمة النظام المقبور. وبينت هذه الملاحظات أن الأمن لا يتحقق بسيطرة قوات الشرطة فحسب بل يتحقق أيضاً باستقرار الوضع الاقتصادي والامن المعيشي الذي يوفر لقمة العيش لجميع المواطنين وهذا الامر له علاقة مباشرة بضرورة ايجاد عمل لكل مواطن مقتدر ليخدم مسيرتنا الجديدة وكذلك توفير الامن المعيشي والضمان الاجتماعي للمواطنين المتقدمين في السن.

وبعد نرى الإسراع في تشكيل الهيئة الاعلامية العراقية وإعادة بث التلفزيون والاذاعة وإنشاء فضائية عراقية حرة وتشجيع العناصر المتنورة والكفوءة مهنياً حيث للآعلام وخاصة في مثل هذا الظرف الحرج والدقيق دور اساس لتوعية

وإيصال المعلومة الصحيحة والمفيدة اليهم.

راجين أن تنال هذه الملاحظات والمقترحات ما تستحقه من الاهتمام والرعاية.

ازلام صدام هم وراء الفوضى السائدة في المجتمع اليوم...

صبحي جواد عبد

تعقيباً على مقالة الدكتور كاظم حبيب. تحت عنوان. (هل الديمقراطية هي السائدة حقا في العراق. أم حرية الفوضى؟) (المدى - ٢٠٠٤/٣/١١)

يقول المواطن صبحي جواد عبد من بغداد.

الفوضى انتقلت إلى مجتمعنا من صفوف القتلة و (الحرامية) الذين اطلق صدام حسين سراحهم من السجون قبيل الحرب. مضافاً اليهم من فقدوا امتيازاتهم. عسكريين ومدنيين خدموا في اجهزة القمع الصدامية.

إن ما نشاهده اليوم من مظاهر (الفوضى): التفجيرات واعمال النهب وجرائم الخطف والاغتصاب وتساقط عشرات القتلى بين صفوف العراقيين أو جنود التحالف.

كل هذه المظاهر الدموية المؤلمة تشكل في رأيي ردة فعل للصراع الدائر حالياً بين القوى الديمقراطية وايتام وأنصار النظام المباد.

ومن هنا استطيع الجزم أن القضاء التام على فلول ذلك النظام الذي مارس سفك الدم على مدى اكثر من ثلاثة عقود لا يتم إلا على يد سلطة عراقية تتمتع بصلاحيات قانونية كاملة إلى جانب تأييد شعبي يمثل الاغلبية من ابناء شعبنا عرباً وكرداً واقليات..ولدي سؤال اود طرحه هنا واوجهه إلى د.كاظم حبيب.السؤال: ترى من الذي حررنا من سجن صدام حسين؟ وسوف نجد جواب هذا السؤال عند كل الذين تعرضوا لظلم الطاغية وهو ان الذي حررنا هم الامريكان والانكليز. وهذا الجواب يمثل الحقيقة بغض النظر عن التأريخ الاستعماري لهاتين الدولتين. إنه جواب متفق عليه بين كل من تعرضوا لاذى النظام الصدامي.

السجن وإلاعدام والاغتصاب والتعذيب والنفي وغير ذلك من حلقات الخرق لحقوق الانسان..

ولا انسى أن استعيد ما سمعته من رجل مسن في اليوم الاول لانذار الرئيس الامريكي لصدام حسين بمغادرة العراق خلال ٤٨ ساعة وإلا تعرض العراق لضربة ساحقة. فقد همس ذلك الرجل في اذني قائلاً: (إن الامريكان ارحم من صدام وان ثرنا عليهم لا يضربوننا بالاسلحة الكيمياوية وإزاء واقعنا السياسي اليوم. المطلوب منا أن نعزز وحدتنا الوطنية ونعمل على انهاء الاحتلال وإيجاد صيغة للعلاقة والتعاون مع

تجارة (من جوه العباية)

الأمن مسؤولية مشتركة

أحمد البياتي

بعد قراءة سريعة للوثيقة التي نشرتموها عن بيع شركة الخطوط الجوية العراقية خلافاً للقانون الدولي وقرار مجلس الامن، عادت إلى ذهني مجموعة الكتابات والمعالجات التي كتبها الكتاب العراقيون والاجانب اثر صدور قانون الاستثمار الاجنبي الذي اجمعت جميع الاوساط المنصفة على أنه قد وضع العراق للبيع في مزاد النخاسة. وأسوأ ما في الامر أن هذا المزاد ليس علنيا ولا يراعي أصول المزادات الأخرى بل يجري خفية وراء الكواليس على غرار اعمال عصابات المافيا التي تقتسم النفوذ كما تقتسم بقرة أو شاة.

لقد كتبت عدة صحف وطنية، تعقيباً على كوبونات النفط، أن هذه لعبة مكشوفة كانت أوساط استعمارية عملاقة تقف وراءها. وللتدليل على ذلك ولكشف دور آل خوام أنقل لكم ما كتبته صحيفة النيويورك تايمز الأميركية في ٢٠٠٤/٢/٢٩ راجياً التفضل بنشره للمساهمة في تعميق ادراك حقيقة ما يحاك ضد وطننا العزيز:

وحين اشتكت شركات النفط إلى الأمم المتحدة حول الكلف الاضافية المفروضة على البرميل الواحد من النفط، فقد بادر العراق إلى استيفاء أجور اعلى على السفن المحملة من موانئه.

وقال أحمد اشفق مدير شركة. بي سي انترناشنال وهي شركة للمتاجرة بالنفط التي كانت تشتري النفط العراقي بموجب برنامج النفط من أجل الغذاء، قال، قبل الحرب حين رفضت كثير من الشركات أن تدفع (جوه العباه) بدأوا يصعدون أجور الميناء لأن ذلك أيضاً مصدر للأموال التي تصل لهم مباشرة.

وكانت اجور الميناء التي رفعت إلى ٦٠ الف دولار بالنسبة للناقلات الكبيرة يتم استيفاؤها من قبل شركتي شحن مقرهما الاردن وتحول إلى حسابات العراق المصرفية في الاردن، استناداً إلى ما ذكرته الشركة العامة لتسويق النفط (سومو).

أما الشركتان وهما شركة الهدى للتجارة العالمية وشركة عالية للنقل والتجارة العامة، فكانتا ملكاً لعائلة آ'ل خوام وهم زعماء إحدى اكبر القبائل العراقية.

وقال حاتم الخوام رئيس مجلس إدارة شركة العائلة في عمان "كان لنا عقد مع العراق لتقديم خدمات في الميناء" وأضاف أن استيفاء وتحويل الرسوم كان ببساطة عملاً تجارياً ولم يكن من واجبي أن أقول إن كان ذلك صحيحاً أم لا".

(مراقب)

كثر الحديث عن الأمن وضرورة تحقيقه وأن الامن هو قضية سياسية ومجردة من اي اعتبار آخر كما أنه مسؤولية مشتركة بين مجلس الحكم ووزارة الداخلية وكذلك المجتمع بتوعيته عن طريق وسائل الاعلام المتاحة وخاصة ما يقع ضمن سيطرة الدولة.

ولتوضيح الفكرة أقول.. إن مجلس الحكم هو الجهة الرئيسة التي تحدد عقوبة كل مجرم من خلال النصوص القانونية على اعتبار انه يمثل السلطة التشريعية وهو صانع القرار السياسي في البلد ومن ثم فهو مسؤول مسؤولية كاملة امام الشعب عن قضية الأمن ومن واجبه أن يحدد العقوبة المناسبة لكل جريمة خاصة إننا نعيش ظرفاً استثنائياً.

وعليه فأن حقوق الانسان العراقي تبقى قاصرة ما لم يتطهر المجتمع من الجريمة من خلال العقاب المناسب لكل فعل إجرامي وبذلك أيضاً يصبح هناك ردع لكل من يحاول المساس بأمن واستقرار البلد استناداً إلى قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة يا اولي الألباب).وإذا كان لا بد من التهاون مع المجرم بدافع التظاهر باحترام حقوق الانسان فهذا لا ينطبق على الجرائم الجنائية. بل إن حقوق الانسان في اي بلد في العالم تقاس على أساس ضمان الحقوق السياسية للشعب ومشاركته في صنع القرار السياسي.

إذا كان مجلس الحكم يتحسس من هذه القضية ويشعر بحرج في تحديد العقوبة الشديدة لمستحقيها فبأمكانه أن يستعين بوسائل الاعلام المتاحة لتبرير الضغوط على المجرمين وتوضيح مدى خطورتهم على المجتمع واعتبارات الضغط على المجرم وعقوبته بما يتناسب مع فعله هو ضرورة إنسانية لتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على مصالح الآخرين. إذن لم تبق سوى الحلقة الأهم من الحلقات المسؤولة عن الأمن وهي وزارة الداخلية وعليها تقع مسؤولية أمن الشعب والدولة معاً فعليها مراقبة أجهزتها وتحديد المسؤولية لكل منتسب فيها ومعاقبة كل من يتخلف عن تنفيذ واجبه في تطوير ادائها ومن ثم تحسين الوضع الامني في العراق.الخلاصة.. إن الأمن هو قضية سياسية كما إنه مسؤولية مشتركة بين مجلس الحكم ووزارة الداخلية ووسائل الاعلام ولكن! للأسف لم نر للآن الهمة الحقيقية لأي حلقة من هذه الحلقات للقيام بواجبها في معالجة مشاكل الأمن.

ما تخاصم اثنان إلا وصدام هو السبب

بغداد / عبود رويح الكعبي

سمعت ذلك من رجال المدينة عندما كانوا يتحدثون عن سيرة المستعمر وآخرين يقولون: حتى إذا تخاصمت سمكتان في قعر نهر كان سبب خصامهما هو المستعمر.. وهذا يذكرني باحداث طاغية العراق المخلوع والذي ينطبق عليه ذلك القول: إن وراء كل قتل في العراق هو صدام كما يسميه أحد المعارضين عندما كان يحاور كاتبا مصريا منتفعا من هبات الضرورة.. وكان يتخذ من الطاغية رمزا@ لكل العرب:-

وهنيئاً للعرب برمزهم صدام والذي يؤكد قولنا سالف الذكر هو أن كل إنسان عراقي قتل في عهد الطاغية. قاتله صدام نفسه وأردت التأكد من ذلك فأخذت أربط موت طارق حمد العبدالله رئيس ديوان الرئاسة حيث عثر عليه مشنوقاً. وموت مظهر المطلك زوج إحدى بنات أحمد حسن البكر عندما أعلن خبر موته، إنه كان في حالة سكر وانقلبت سيارته وتدحرجت إلى قاع نهر دجلة في الكرادة الشرقية وموت أحد أمناء العاصمة بغداد ووجوده ميتاً غرقاً في اثناء سباحته في بحيرة، وموت أبن أحمد حسن البكر عندما ارتطمت شاحنة بسيارته لما كان متوجهاً من تكريت إلى بغداد. واغتيال محمد أحمد الخضري عندما كان متوجهاً لحضور اجتماع خلال أعياد آذار في السبعينيات واغتيال عادل فياض المدير في الطاقة الذرية وقد وجد مقتولاً في مزرعته بعد أن سرقت سيارته وكان ذلك في عام ١٩٩٥. واغتيال المئات بل الآلاف بدءاً من تسلم الطاغية السلطة. وقبل ذلك هذا ما أردنا أن يعلمه الناس جميعاً ويعرفوا: إن وراء كل قتل إنسان في العراق هو صدام.

جماعة الأهالي وبدايات الفكر الديمقراطي الاجتماعي في العراق

بقلم الدكتور عادل الملا

يزخر تاريخ العراق السياسي المعاصر بالكثير من الأسماء اللامعة (شخصيات ومنظمات وصحف وأحزاب) ممن تركت بصماتها الواضحة على مسار الأحداث السياسية في بلادنا وأضحت نجوماً في سماء العراق وتأريخ شعبه المعاصر.

فلا يمكن لأي متابع لمسيرة النضال الوطني والديمقراطية في العراق المعاصر أن يتجاهل أسماء مثل (جعفر ابو التمن) و(كامل الجادرجي) و(يوسف سلمان يوسف) أو أن يغفل الدور المتميز الذي اضطلع به (الحزب الوطني) و(الحزب الوطني الديمقراطي) و(عصبة مكافحة الصهيونية) و(جماعة الأهالي).

إن إلقاء الضوء على هذه العلامات البارزة في تأريخ شعبنا يكتسب أهمية كبيرة من أجل تعريف الأجيال الجديدة من أبنائنا بالمستوى الذي وصل إليه الفكر السياسي آنذاك والتضحيات الكبيرة التي قدمتها الأجيال السابقة على طريق التحرر والديمقراطية ومن أجل الإسهام في إشاعة ثقافة وطنية ديمقراطية.

إن التصدي لهذه المهمة يجب أن تنهض به الصحافة وجميع أشكال الأعلام المقروء والمسموع والمرئي، ويمكن أن يكون للأعمال الدرامية دور متميز في هذا المجال ولنا في تجربة إخواننا المصريين خير مثال. فلقد تم إنتاج عشرات المسلسلات التلفزيونية والأفلام السينمائية التي تتناول الرموز الوطنية والأحداث المهمة كثورة ١٩١٩ وزعيمها سعد زغلول والمقاومة الوطنية للإنكليز في السويس.. الخ.

وفي هذه المقالة سنحاول إلقاء الضوء على (جماعة الأهالي) التي كانت من أوائل من ربط النضال الوطني من أجل الاستقلال مع النضال من أجل الديمقراطية بشقيها السياسي المتمثل بحرية الأحزاب والصحافة والانتخابات، وشقها الاجتماعي المتمثل بإزالة جميع أشكال الاضطهاد الاجتماعي وإنصاف الطبقات الفقيرة وتوفير وسائل العيش الكريم لها.

صدرت جريد (الأهالي) في أوئل عام ١٩٣٢ وكان مؤسسها (كما يشير إلى ذلك زكي خيري) عبد القادر إسماعيل وهو الزعيم الروحي لثلة من الشباب المثقف الراديكالي من خريجي الكليات، وهو أيضاً شقيق يوسف إسماعيل أحد مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي. فيما يشير عبد الرزاق الحسني إن صاحب الجريدة ومديرها المسؤول هو (حسن جميل) الذي أصبح فيما بعد قيادياً بارزاً في الحزب الوطني الديمقراطي.

ويرجع فاضل حسين نشوء جماعة الأهالي "إلى الصداقة الوثيقة التي نشأت بين حسين جميل وعبد القادر إسماعيل عندما كانا طالبين بالمدرسة الثانوية في بغداد، حيث فكرا في العمل السياسي وتوصلا إلى إن معنى الوطنية لا يقتصر على المطالبة بالاستقلال التام بالأساليب التي درج عليها الساسة القدامى بل إن الوطنية تعني، إضافة إلى المطالبة بالاستقلال التام، العناية الوافية بمصالح الشعب أو (الأهالي) وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وهذا يتطلب نشر الوعي السياسي بأساليب علمية عصرية بين الأهالي". أي إن الشعب (الأهالي) وفق هذا المنظور هو الغاية وهو الوسيلة أيضاً في إحداث التحولات المطلوبة.

لم يكن تيار الأهالي متجانساً وقد ازداد اختلاطاً بانضمام عبد الفتاح إبراهيم (مؤسس حزب الاتحاد الوطني عام ١٩٤٦) وكامل الجادرجي (مؤسس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦). ففي حين كان عبد القادر إسماعيل يسارياً ماركسياً وكذلك العديد من أعضاء الجمعية الأخرين الذين كانوا على صلة مع حسين الرحال (أول ماركسي معروف في العراق) وكذلك مع محمود أحمد السيد مؤلف رواية (جلال خالد) التي تعتبر من بواكير الواقعية الاشتراكية في الأدب العراقي. على خلاف ذلك كان كامل الجادرجي، الذي ينحدر من عائلة أرستقراطية، ديمقراطياً ليبرالياً خاب أمله بالسياسيين التقليديين وعميدهم ياسين الهاشمي فتزعم الأهالي واستطاع أن يحولها إلى الطريق الليبرالي (بعد إبعاد السلطة لعبد القادر إسماعيل من العراق) وأن يشق طريقاً وسطاً بين المحافظين واليساريين.

وفي عام ١٩٣٤ أصدرت جماعة الأهالي برنامجها الموسوم (الشعبية) الذي قام بصياغته عبد الفتاح إبراهيم وقد تضمن البرنامج انتقاداً للفكر الشيوعي مما حدا بيوسف متي الرد على هذا البرنامج في مقالة نشرها في مجلة (عطارد) بعنوان (الشعبية في الميزان) وبرغم كل ذلك فإن السفارة البريطانية في العراق والسلطات العراقية كانت تعتبر جماعة الأهالي منظمة شيوعية.

إن من أبرز نشاطات جريدة الأهالي قيامها بنشر مناقشات مجلس النواب للائحة (قانون حقوق وواجبات الزراع) حيث كان النقاش محتدماً بين معارض ومؤيد للقانون، فلقد أقترح أحد المعارضين إطلاق تسمية (حقوق الملاك وواجبات الفلاحين) على تلك اللائحة وكانت الجريدة تلمح إلى أن الموقف من هذا القانون ينطلق من الوضع الاجتماعي لهذا النائب أو ذاك.

كما نشرت الجريدة أيضاً سلسلة مقالات بعنوان (أربعون يوماً في الأهوار بين المعدان) بقلم عبد القادر اسماعيل، وصف فيه الحياة المأساوية لفلاحي العمارة.

إن مقالات الأهالي (حسب رأي خيري) هي انعكاس للوضع الاجتماعي السائد آنذاك والذي تمثل في نشوء طبقة جديدة من كبار ملاكي الأرض على أساس قانون اللزمة وقانون تسوية حقوق الأراضي حيث تحولت الأراضي الأميرية التي كانت مشاعة للعشائر إلى مقاطعات للإقطاعيين الجدد من شيوخ العشائر وتجار المدن وكبار البيروقراطيين. أي إن الطبقة الجديدة استولت على الأراضي من الفلاحين، وكذلك حرمت الدولة من الريع الذي كانت تدفعه العشائر كخراج مقابل حيازتها للأرض.

بعد \تعطيل جريدة الأهالي حصل كامل الجادرجي على امتياز إصدار جريدة (صوت الأهالي) ووضع هذه الجريدة تحت تصرف جماعة الأهالي فعندما صدرت (صوت الأهالي) في آذار عام ١٩٣٤ نهجت نهج (الأهالي) وكتب عليها نفس عناوين الأهالي فهي جريدة يومية سياسية جامعة يصدرها فريق من الشباب واتخذت قول الخليفة عمر الفاروق (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً).

يقول روفائيل بطي "إن جريدة صوت الأهالي أخذت تأدية واجبها الوطني الصحافي في الدفاع عن حقوق الشعب وإفهام الجمهور مصلحته وتنبيهه إلى ما يراد به، وطابعها الانتصار للطبقة الكادحة وكانت الجريدة تنهج نهجاً تقدمياً في سياساتها، فقد انتصرت لزعامة جعفر ابو التمن وأيدته وآمنت بإخلاصه".

وقد عملت الجريدة على مقارعة مشروع تعديل قانون المطبوعات فكتبت مقالاً عنوانه (خنق جديد للحريات في لائحة قانون المطبوعات).

وما لبثت أن ضاقت الحكومة ذرعاً بجريدة (صوت الأهالي) فعطلتها يوم ٢١ أيار ١٩٣٤ ولم يصدر منها أكثر من ٥٤ عدداً.

لقد رفعت جماعة الأهالي آنذاك الوعي الديمقراطي بين المثقفين العراقيين وكانت عوناً للحركة اليسارية كما إنها رفدت القوى السياسية الوطنية بالعديد من الأسماء البارزة مثل عزيز شريف (مؤسس حزب الشعب) وحسين جميل ومحمد حديد (من قيادي الحزب الوطني الديمقراطي)، وأخيراً نشير إلى أن يوسف سلمان يوسف الزعيم الشيوعي البارز كان مراسل جريدة الأهالي في البصرة والناصرية.

المصادر:

١- سامي رفائيل بطي (صحيفة العراق) - بغداد - ١٩٨٥
٢- حنا بطاطو (العراق - ج٢) - ١٩٧٧
٣- زكي خيري (صدى السنين) - ١٩٩٥
٤- عبد الرزاق الحسني (الجبهة

حوار مع "سائر نحو المصب"

قراءة في قصيدة للشاعر سهيل نجم

التي نشرت في جريدة المدى العدد ٩٦ في ٤/٢٠

حينما ينحسر الضوء في محيطنا، ولا تبقى غير نقطة فقط، لا تكشف لنا إلا عن جزء منه متضائل في الصغير، يصبح الاحساس بوطأة الظلمة على الافراد أشد ايلاماً، ويشعرون بأمر عزلة، وأقسى أغتراباً....

هل يكون لزاماً عليه "كأنسان.... شاعر" أن يستجمع أنفاسه وقواه الخلاقة لاعادة تشكيل صورة المحيط؟ أو يجسد الوجع، يعلن عنه، كلعنة، يعلن أن عالماً آخر آتٍ مشمس مضاء سيأتي؟ أم يستجمع قواه ويهرب..؟

للمحيط، الوطن الـ "الخلق الكثير" وجهان، وجه تشظى بدكات الحرب، الخراب، المرض، القنوط، الذي تعيث ديدانه فيه فساداً، وجه ثان، ملتئم بالسلام البناء، التعافي، بالعلم وباليقين: أن لابد وأن يسمو هذا - الوجه الآخر.. لقد جرجرتني القصيد، إلى معاينة الحرب في "جورنيكا بيكاسو" وألحت علي الذاكرة لمراجعة التحليل المدهش لروجيه غارودي" لهذا العمل "الادانة للحرب" وهجست إنني سمعت صرخة "الانسان المنتصر" فيها، تمثلت نفسي اتكور في القبضة المضمومة بقوة في اللوحة، هي "قبضة المحارب التي لا تعبر عن الهزيمة بل عن عزم لا ينطفئ على البقاء والانتصار"، قد كنت أتمثل نفسي في كل مفردات هذا العمل منذ أكثر من ثلاثين عاماً خلت...

اسئلة ثلاثة، صرخات ثلاث يطلقها الشاعر، أحسستها مكتومة يطغى عليها طقس القصيدة بمفرداته المعبئة بالدم والالم، وبالغصة المميتة حين يجبر الانسان (الشاعر) على محاولة ابتلاع كتل الزيف والرداءة.. وهو شاعر أعزل إلا من كلمات ورؤى، هل استطاعت "أعمدة الكهرباء" و(السحب المجنونة) و(النهار المنتفخ إمتصاص هذه الصرخات؟...

-: أقول أين؟

-: ماذا تريد؟

-: أنت من؟

هي أسئلة استفهامات "ليست بهذا التتالي في القصيدة" يطلقها الشاعر بعد كل وطأة لقدم جهنمية التوحش عليه، تقطع إنسيابية الرؤى. وتربك القارئ إذ يكون لزاماً عليه أن يصرخ هو الآخر بالسؤال، غير إنها تنفخ الروح فيما يليها وهي بالتالي تستحيل إلى صوت واحد يختلط في عالم المدينة المحكوم بثورة رعب الدماء، وصخب العنف المثقل بالوجع الممض، ويحاول هذا الصوت أن يعلو فوق كل ضجيج الخراب..أرى أن الشاعر يحتفظ بالاجوبة، هو السائل وهو المجيب، فعنوان القصيدة يفصح عن القصد حين يجهر الشاعر بالاستفهام..

القصيدة لا تكشف لنا وحشية الحرب، الظلام الدمار، الاستلاب، وحشية أن يهدم الانسان فنحن من قبل، والآن في مأزقها ومعتمها، خبرناها منذ عقود ولا زلنا، لكنها، القصيدة - بل الشاعر يخوض، يدور ويدور في خزين ذاكرته وراؤاه، في أن يقف مع (الخلق الكثير) في موقفهم، موقفنا من "الحرائق" المستديمة العضال التي "تفترس قلب المدينة"

كلنا نختزن ذاك، وهذا الخراب ووجعه وداء الاغتراب في دوراتنا الدموية.. مذيباً كلنا: الشاعر، والنهر"الذي سيودعه لدى مصبه" ونحن..

كلنا سنحمل مع ما نحمل "زواداتنا" هي خليط من الحلم واليقين (بمدينة لا ينتحر فيها الرجال)

عرفتك غير مهزوم، فلا تهزم، وسر، النهر في الانتظار وتحفظ على زواداتك حتى المصب..

غازي سلمان

الشرخ بط ..

بغداد - زهير النعيمي

هذا هو عنوان الأبيات الشعرية المنشورة في أحدى الصحف حديثاً للشاعر عبد الكريم الجعفري. وكما تعلمون أن (تخبط) مصدر للفعل يتخبط وهذا اللفظ يذكرنا بالمثل السائر (فلان يخبط تخبط عشواء) اي يتصرف في الأمور على غير بصيرة وهدى.

في هذا الوقت بالذات نشعر أن هناك حملة ظالمة لامبرر لها موجهة إلى (اعضاء مجلس الحكم) جميعاً دون إستثناء ومن حق الناس أن يبدو آراءهم وفقاً للسلوك الديمقراطي وهذا حق لكل فرد في عهد الحرية والديمقراطية. ولكن الذي يراد من أصحاب الذمم النقية والعقول الناضجة أن يقولوا قولاً منصفاً لا متحيزاً..

والعاقل اللبيب يعرف جيداً لماذا هذا الهجوم على أعضاء مجلس الحكم.. وينعت تصرفاتهم واعمالهم بالتخبط ولا نريد أن ننفي ذلك أو نؤكده بل الواقع هو الحكم للتعرف على جوهر النقد.

والأخ الشاعر الجعفري يظن أن أعضاء مجلس الحكم أشخاص جيء بهم من الشارع ونصبوا أعضاء لمجلس يحكم شعب العراق العظيم الذي كان يحكمه زعيم (لم يؤد الخدمة العسكرية وبائع ثلج وعريف شرطة ونائب ضابط وجاهل أمي يحمل شهادة دكتوراه...و.و)

وقد غاب عن فكر الشاعر وربما ليس له علم بأن من بين أعضاء مجلس الحكم فقهاء ومشرعين قانونيين وساسة محترفين وأصحاب شهادات مرموقة ووجهاء معروفين

وقد نذروا جميعهم انفسهم لخدمة العراق وشعبه وقد استشهد منهم خير من يمثل الشعب العراقي ولا نريد أن نضرب

مثلاً على تلك الشخصيات العراقية الصميمة فمنهم أعلام معروفون بالنضال والكفاح.

ونقول لمن لم يطلع على المقابلة الفضائية التي ظهرت فيها الخزاعي والخفاجي وكانتا شعلة وهاجة تنير سماء العراق

وخير من يمثل الشعب العراقي وليفخر العراق بأن فيه مثل هؤلاء النسوة ناهيك عن الرجال..